العمل جار على حزمة من الإجراءات بهدف توجيه المواطن للقطاع الخاص

خطط خليجية تحفيزية لتشغيل خريجي التخصصات بين دولها

عمدت دول مجلس التعاون الخليجي لوضع خطط تحفيزية لانخراط المواطنين في التخصصات العلمية للحصول على فرص عمل بين دول الخليج كتخصصات الطبية والهندسية، ورفع الرواتب والميزات في القطاع الخاص، وفقا لما كشفه لـ"الاقتصادية" مسؤول خليجي.

وقال المسؤول – فضل عدم ذكر اسمه –إن العمل جار على حزمة من الإجراءات لاتخاذها، بهدف توجيه وتحفيز المواطن الخليجي للعمل في القطاع الخاص الأهلي، من خلال تساوي الرواتب في الوظائف الحكومية والقطاع الخاص في بعض التخصصات، مبينا أنه تم تفعيل وتطبيق بعضها في الوقت الحالي.

ومن بين هذه الخطط، شرعت أجهزة الخدمة المدنية لدول الخليج، في دراسة مشروع إعادة هيكلة الوظيفة العامة، بما يتوازى ومتطلبات المرحلة، بهدف تلافي أي مشكلة عجز على المدى البعيد عن احتواء المواطنين في القطاع العام.

خطط لتحفيز الخليجيين للعمل في القطاع الخاص

وذكر أن هذه الإجراءات هدفها تشجيع الشباب للعمل في القطاع الأهلي، مفيدا بأن عنصر الأمان في القطاع الأهلي ما زال هاجسا أساسيا خاصة للنساء.

وأكد وجود مخاوف من وصول الحكومات إلى مرحلة العجز في احتواء الأعداد الكبيرة من الخريجين في قطاعاتها، لافتا إلى الاحتياطيات التي تعمل الأجهزة عليها لمعالجة المشكلة قبل أن تتفاقم.

ودعا إلى مشاركة كل الجهات المعنية، بهدف دراسة تحديد نوعية التخصصات والنسب للحد من توجه الخريجين للمؤهلات غير المطلوبة، فضلا عن تكثيف التوعية الإعلامية للمجتمع بتعريف أسباب صعوبة الحصول على وظيفة حكومية مستقبلا.

وأشار إلى دراسة بعض الإجراءات المتكاملة للحد من عدم قدرة القطاعات الحكومية على احتواء هذه الأعداد من الخريجين، مبينا أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع.

ولفت إلى أن إحدى دول مجلس التعاون الخليجي خصصت مجموعات عمل لمدارس المرحلة الثانوية لتوعيتها بأهمية الحصول على تخصصات علمية للعمل داخل الدولة أو حتى خارجها بين دول المجلس كونها تخصصات مطلوبة كالهندسة والطب والتخصصات التقنية، والمحاسبة.

وتمويلها عبر الصناديق المعنية في كل دولة

مشروع ربط خليجي يمول المشاريع الصغيرة لحمايتها من التعثر

احد المشروعات في الخليج

شرع وزراء التجارة الخليجيون في بحث مشروع ربط للمشاريع الصغيرة بين دول مجلس التعاون، وتمويلها عبر الصناديق المعنية بدعم المشاريع في كل دولة، لضمان بقائها في السوق وتنميتها والحيلولة دون فشلها.

وقال لـ"الاقتصادية" مسؤول خليجي، "إن مشروع الربط الخليجي للمشاريع الصغيرة بين دول المجلس الذي جاء بمبادرة من "التجارة الكويتية"، يأتي لكون المشاريع الصغيرة قوة أي اقتصاد حقيقي".

وأضاف المسؤول – فضل عدم ذكر اسمه –، أنه "تم تخصيص محاور للعمل عليها خلال الفترات المقبلة، من بينها تحسين بيئة الأعمال، حيث يوجد في الوقت الحالي سباق محموم بين دول الخليج لدفع الانخراط فيها سواء للشباب أو المتقاعدين"، مشيرا إلى أن هذه المشاريع المختلفة يجب أن تكون مترابطة ببعضها لتفعيل المصالح الاقتصادية المشتركة. وأوضح، أن التوجه المعني بالربط بين الصناديق الداعمة للمشاريع، يهدف إلى توفير أسواق مشتركة للمشاريع الصغيرة خليجيا، وإيجاد مصادر تمويلية وتحفيزية مختلفة، وربطها من خلال استراتيجيات وتدريب وتأهيل ضمن عدة أمور مختلفة في هذا الشأن.

وأكد أنه تم النقاش بين وزراء التجارة الخليجيين في هذا الشأن، ولا سيما أن هناك مشاريع صغيرة يجب أن تدخل في جدول الأعمال، كونها أصبحت الآن من الشرائح الاقتصادية المهمة وأي معالجات اقتصادية لا بد أن تأتي لزيادة حجم هذا الاقتصاد سواء بدخول أسواق مختلفة أو غيرها.

وأشار إلى أن لدى الوزارات اعتقادا بأن المشاريع الصغيرة تحتاج إلى أدوات تحفيز وتوفير أسواق من خلال الحكومات ومعالجتها، خاصة لأهمية أثرها الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي.

وقال "إنه سيتم العمل على تحقيق كثير من البرامج لتكون جاهزة ضمن حيز التنفيذ، وإن آليات الربط كانت في البداية من خلال فكرة "الخليج اكسبو" ضمن معرض كبير ليكون حاضنا للمشاريع الصغيرة تشارك فيه دول المجلس بمجموعة من المشاريع، وكل عام ينتقل من دولة إلى أخرى، وستكون بداية انطلاقها في الكويت لاستضافة المعرض الخليجي ضمن "اكسبوا 1 للمشاريع الخليجية الصغيرة".

18 مليار يورو فائض قياسي ألماني في موازنة النصف الأول

سجلت ألمانيا، في النصف الأول من العام الجاري، رقما قياسيا في فائض موازنتها، بفضل النمو الاقتصادي القوي والأوضاع المواتية على نحو غير مسبوق في سوق العمل. وبحسب "الألمانية"، فقد أعلن مكتب الإحصاء الاتحادي، من مقره في مدينة فيسبادن استنادا إلى بيانات مؤقتة، أن إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية والولايات والمحليات وصناديق الضمان الاجتماعي ارتفع عن نفقاتها بمقدار 18.3 مليار يورو في النصف الأول من العام الجاري.

وحققت الخزائن العامة في ألمانيا بذلك أعلى زيادة في إيراداتها بإمكانياتها الخاصة منذ توحيد شطري البلاد، وكانت برلين قد سجلت فائضا أعلى في إيرادات موازنتها في النصف الثاني من عام 2000 بلغ 28.8 مليار يورو، وذلك بفضل بيع تراخيص نظم الاتصالات الجوالة. في سياق متصل، أعلن المكتب أن ألمانيا حققت فائضا في ميزانيتها العام الماضي أكبر مما أُعلن من قبل، وذكر المكتب، ردا على استفسار، أن فائض ميزانية الحكومة الاتحادية والولايات والمحليات وصناديق الضمان الاجتماعي بلغ إجماليه العام الماضي 25.7 مليار يورو. وأعلن المكتب في (فبراير) الماضي استنادا إلى بيانات مؤقتة أن فائض الميزانية عام 2016 بلغ 23.7 مليار يورو، وهو ثالث عام على التوالي تحقق فيه ألمانيا فائضا في الميزانية.

وشكل فائض الميزانية العام الماضي وفقا للحسابات الجديدة 0.08 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتعتبر ألمانيا بعيدة منذ سنوات عن الحد الأقصى المسموح به في عجز الموازنة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي يصل إلى نسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

إلى ذلك، أظهر استطلاع للرأي نشرت نتائجه أمس أن ثقة قطاع الأعمال الألماني حافظت على مستواها القوي رغم تراجع طفيف عن المستوى القياسي الذي بلغته في (يوليو) الماضي، ما يعزز الآفاق الجيدة لأكبر اقتصاد أوروبي قبيل انتخابات عامة.

وقال معهد إيفو مقره ميونيخ، "إن مؤشر ثقة قطاع الأعمال تراجع إلى 115.9 نقطة هذا الشهر بعد أن سجل مستوى قياسيا الشهر الماضي عند 116 نقطة". وشمل الاستطلاع سبعة آلاف شركة، وجاءت نتيجته أفضل من المتوقع، إذ كان المحللون الذين استطلعتهم مؤسسة فاكت–سيت قد توقعوا تراجعا أكبر عند 115.7 نقطة. وأشار كليمنس فيوست رئيس معهد إيفو في بيان إلى أن الثقة لدى قطاع الأعمال لا تزال قوية، مضيفا أن "الاقتصاد الألماني لا يزال على مسار النمو، وأن التراجع الطفيف مرده تقديرات قادة الأعمال الأقل إيجابية للوضع الراهن، فيما توقعاتهم المستقبلية مشرقة".

مقر المركزي الالماني

مبادرة عالمية لتيسير مشاركة المؤسسات الصغيرة في التجارة عابرة الحدود

أطلق روبرتو أزيفدو المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، وجون دانيلو فيتش الأمين العام للغرفة التجارية الدولية، جهداً مشتركاً لتيسير مشاركة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية.

وتوفر هذه المبادرة، المعنونة "أبطال الأعمال التجارية الصغيرة"، منبراً للشركات ومنظمات القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم لاقتراح أفكار مبتكرة وعملية تهدف إلى تشجيع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للقيام بأعمال تجارية عابرة للحدود.

وسيتم الاعتراف بالمشاريع التجارية التي تقدم مقترحات ناجحة بوصفها "أبطال الأعمال التجارية الصغيرة". ليس هذا فحسب، فستقدم المنظمتان دعماً في مجال بناء القدرات التنافسية، وتوفير الخبرة، والدعم المؤسسي.

وحسب رؤية منظمة التجارة العالمية والغرفة التجارية الدولية، فإنه على الرغم من عظمة الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة، والنامية، والأقل نمواً، إلا أن حصتها في التجارة الدولية ضئيلة بشكل غير متناسب.

أما السبب فلأنها غالباً غير مُدركة لإمكانات السوق الأوسع نطاقاً، ولأنها تقليدياً لا تملك الموارد للإبحار في بعض الأحيان في إجراءات تجارية معقدة. لكن التقنيات الجديدة تساعد على التغلب على هذه العقبات، وتوجد فرصاً أكثر تكافؤاً للشركات الأصغر في التجارة الدولية.

هذا ما تؤكده المنظمتان اللتان اتفقتا على أن مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خوض غمار التجارة على الصعيد الدولي خطوة مهمة في بناء نظام تجاري أكثر شمولاً يستفيد منه عدد أكبر من المواطنين.

وعلى هذا الأساس، دعا الأمين العام دانيلو فيتش، والمدير العام أزيفدو، في ندوة عمل مشتركة جرت في مقر منظمة التجارة في جنيف المؤسسات التجارية ومنظمات القطاع الخاص إلى التقدم بمقترحات يُمكن أن تُساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في التجارة الدولية.

والهدف منها، زيادة الوعي بالحواجز التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وتسليط الضوء على تجارب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي دخلت التجارة الدولية بالفعل، وتيسير الوصول إلى المعلومات التجارية المهمة، وزيادة المهارات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تنويع أسواق التصدير.

مبادرة لتيسير مشاركة المؤسسات في التجارة

«بريكست» يمنح فرانكفورت فرصة اقتناص 100 ألف وظيفة من لندن

فرانكفورت تقتنص 100 الف وظيفة من لندن

كشفت دراسة نشرت أن منطقة فرانكفورت في غرب ألمانيا يمكن أن تكسب نحو 100 ألف وظيفة جديدة في السنوات الأربع المقبلة، بسبب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، معظمها خارج القطاع المالي.

وبحسب الفرنسية"، فقد رأت الدراسة التي طلبها جهاز تنمية فرانكفورت "فرانكفورت ماين فيانانس" في معهد أوتو بايشم للإدارة في فالاندار "غرب"، أنه بعد أكثر من عام من الاستفتاء البريطاني، تبدو فرانكفورت في وضع جيد "لكسب السباق" مع مدن أخرى تسعى إلى جذب مؤسسات أجنبية مستقرة في لندن.

وبحسب بيان تلخيصي للدراسة فإن الباحثين يتوقعون عملية مزدوجة تتمثل في نقل مراكز عمل في القطاع المالي ترافقها "آثار مضاعفة تؤدي إلى نمو في فروع أخرى" اقتصادية. وتوقعوا استحداث عشرة آلاف وظيفة إضافية بحلول 2021 في القطاع المالي، وأشارت توقعات "حذرة" إلى 21 الفا و300 وظيفة غير مالية تضاف إلى مدينة فرانكفورت.

ويعمل في القطاع المالي حاليا 13 في المائة من الفئات العاملة في فرانكفورت مقابل 15 في المائة في 2008، وهو تراجع مرتبط بالأزمة المالية، لكن لما بعد "بريكست"، تحدث بنك الأعمال الأمريكي "جولدمان ساكس" عن استحداث مئات من فرص العمل في "ميسيتورم" مقره الألماني في فرانكفورت. كما ترغب مؤسستا سوميتومو ميتسوي، ونومورا، الماليتان اليابانيتان في نقل مقريهما الأوروبيين إلى ألمانيا، ويتوقع أن تنقل أكبر البنوك الألمانية "دويتشي بنك" وحده أربعة آلاف وظيفة إلى الاتحاد الأوروبي من تسعة آلاف موظف في بريطانيا، كما أن فرانكفورت مرشحة لاحتضان السلطة المصرفية الأوروبية "إيه بي آي".

وتجعل هذه التحركات فرانكفورت تأمل في موارد ضريبية إضافية تصل إلى ما بين 136 و191 مليون يورو، وأشار هوبرتوس فاث مدير "فرانكفورت ماين فاينانس" إلى أنه من المهم "اغتنام هذا النمو وتنظيمه. وهذا تحد".

وكانت رئيسة الوزراء تيريزا ماي قد فعلت المادة 50 من معاهدة لشبونة في (مارس) الماضي، لتبدأ بذلك رسميا عامين من المفاوضات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد أكثر من 40 عاما.

الدين العالمي الأميركي يتفاقم.. بلغ 300 بالمئة من الناتج الإجمالي

لا تبدو الأرقام والإحصاءات في أي قضية اقتصادية مثيرة للقلق والفزع دوليا، بقدر البيانات المتاحة حول حجم ومعدل الاقتراض في الأسواق المالية الدولية.

آخر البيانات المتوافرة بهذا الشأن تشير إلى أن إجمالي الدين العالمي للقطاعين العام والخاص بلغ 300 في المائة من إجمالي الناتج العالمي، فقد قفزت ديون الولايات المتحدة بمفردها من 5.8 تريليون دولار في عام 2001 إلى 20 تريليون دولار العام الماضي بزيادة تبلغ 250 في المائة.

ووفقا للبيانات الأمريكية فإن خدمة الدين الأمريكي بمفردها زادت بنحو 30 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام المالي 2017، بزيادة تقدر بـ 23 في المائة، وسط توقعات بأن تقفز خدمة الدين الأمريكي والدين العالمي خلال العام المقبل إلى مستويات أعلى بكثير، مع اتجاه المجلس الفيدرالي والبنوك المركزية في العالم إلى زيادة أسعار الفائدة. وتطرح قضية الاقتراض العالمي تساؤلات حول قدرة الاقتصاد الدولي على التصدي لتلك المشكلة، أم أنه لم يعد من الممكن التصدي لها دون الإضرار بمعدل النمو العالمي؟ وإلى أي مدى بات الاقتراض آلية لتحقيق النمو في القطاع المصرفي وسوق الأسهم؟ وهل هي آلية مجدية أم مفتعلة؟ وماذا عن ظاهرة الشركات التي تستخدم فوائضها المالية أو تقترض لإعادة شراء أسهمها، وهل يضر هذا الاتجاه بالقطاع المصرفي بإيجاد انتعاش زائف في معدلات النمو لديه؟ أم أنه إجراء مقبول نسبيا حتى تستطيع المصارف تجنب أي أزمات مالية جديدة؟ "الاقتصادية" استطلعت آراء مجموعة من المختصين المصرفيين والأكاديميين لمعرفة مستقبل الدين العالمي والتداعيات الناجمة عن استخدام الديون لتعزيز التداول في الأسواق المالية.. الدكتور آرثر برايت المختص المصرفي والرئيس السابق للجنة المالية لبنك إنجلترا، يرى أن تلك الظاهرة بمقدار ما كانت سببا في الأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام 2008، إلا أن تفاقمها يعد إحدى نتائج الأزمة أيضا، مشيرا إلى أن طبيعة السياسات التي تم تبنيها من قبل الاقتصادات المتقدمة للخروج من هذا الوضع، أدت إلى استفحال قضية الاقتراض.

تسارع وتيرة تضخم أسعار الجملة في السويد

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء السويدي ، ارتفاع معدل تضخم أسعار المنتجين (الجملة) السويد خلال يوليو الماضي. وقد ارتفع معدل تضخم أسعار الجملة خلال يوليو الماضي إلى 5.7 % سنويا مقابل 4.8 % في ونيو الماضي. وزادت أسعار السلع المصدرة خلال الشهر الماضي بنسبة 6.5 % ،في حين زادت أسعار السلع المستوردة بنسبة 7.1 % . ،وزادت أسعار السلع المحلية بنسبة 5.9 % ،مقارنة بشهر يوليو من العام الماضي.

وزادت أسعار الجملة شهريا بنسبة 0.6 % ،خلال يوليو الماضي بعد تراجع نسبته 0.8 % خلال حزيران / يونيو الماضي. وزادت أسعار التصدير بنسبة 0.4 % شهريا، في حين زادت أسعار الاستيراد بنسبة 0.6 % خلال الشهر الماضي.

الأمن الغذائي يثير هاجس الدول الغنية.. مبادرة شعبية لمواجهة الهدر في سويسرا

يتوجه السويسريون إلى صناديق الاقتراع في 24 (سبتمبر) المقبل للتصويت على مبادرة شعبية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلاد، ابتداءً من الإنتاج في الحقل حتى ماعون المُستهلك. وتكشف تفاصيل المبادرة وبنودها حول الهدر اليومي الفردي للطعام، أن الأمن الغذائي بات الآن هاجس الدول الغنية، والفقيرة، والأكثر غنى، والأكثر فقراً على حد سواء. وتهدف المبادرة إلى ضمان حصول السكان دائماً على الغذاء الكافي، والصحي، والميسور التكلفة، وعلى الرغم من أن هذا هو الحال الآن في بلاد الثراء، إلا أن قبولها سيُلزم نقش هذه الحقوق، وغيرها، في الدستور الاتحادي ليصبح ضمان الأمن الغذائي ضمن الحقوق الأساسية للأجيال القادمة، وسيتم إدراج تلك الحقوق في الدستور في شكل مواد تتطلع إلى المستقبل، وتُكلِّف الدولة تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد بشكل دوري، مستديم.

وسويسرا بالفعل واحدة من أكبر مستوردي المنتجات الغذائية من ناحية النسبة المئوية للفرد الواحد، ففي 2016، انخفضت درجة العرض الذاتي للمواد الغذائية لأول مرَّة إلى أقل من 50 في المائة، وتقول المبادرة "إن تكريس الأمن الغذائي في الدستور سيساعد على وقف هذا الاتجاه". وتعد تلك المبادرة مشروعا حكوميا مُضادا لمبادرة بهذا المعنى قدمها اتحاد الفلاحين السويسريين، غير أن الأخير سحب مبادرته موافقاً على المبادرة الحكومية المضادة، بعد أن اعتبرها أكثر شمولاً وغنى.

مصر تبحث مع البنك الدولي تسلم الدفعة الأخيرة من قرض الـ 12 مليار دولار

مقر البنك الدولي

بحثت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بمصر الدكتورة سحر نصر اليوم مع بعثة البنك الدولي برئاسة مدير مشروعات في البنك اشيش خان الذي يزور القاهرة حاليا إجراءات توقيع الشريحة الثالثة والأخيرة من قرض البنك الدولي لمصر والتي تبلغ مليار دولار. وتبلغ القيمة الإجمالية للقرض المخصص من البنك 3 مليارات دولار لدعم البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والذى سبق أن حصلت مصر على شريحتيه الأولى والثانية بقيمة ملياري دولا، فيما تبلغ القيمة الإجمالية للقرض 12 مليار دولار. وأكدت الوزيرة المصرية على أهمية الإسراع في إجراءات التوقيع على الشريحة الثالثة قبل نهاية العام الجاري لدعم المشروعات التنموية التي من شأنها توفير فرص عمل، إضافة إلى دعم برنامج الحكومة للحماية المجتمعية.